

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٩٢٩**

الثلاثاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

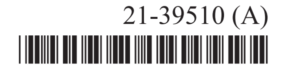
نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيدة ترا فوانغ نغوين
	كينيا	السيد ندونغو
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس-غرينفيلد

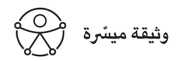
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

21-39510 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن؛ والسيد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): كما أعربت مؤخرا في دعوتي إلى ضبط النفس، أشعر بانزعاج عميق إزاء التصعيد العسكري المستمر واستمرار العنف في اليمن. فمنذ آخر مرة خاطبت فيها مجلس الأمن (انظر S/PV.8878)، تصاعد النزاع بشكل كبير. وهناك خطر من أن يفتح هذا التصعيد فصلا جديدا من الحرب في اليمن أكثر تجزؤا ودموية. وتسلم بهذا الخطر طائفة واسعة من المحاورين اليمنيين والإقليميين.

ومع ذلك، وحتى في الوقت الذي تعلن فيه جميع أطراف النزاع لي عن رغبتها في السلام، لا يزال التركيز منصبا على الخيارات العسكرية. لقد قلت بوضوح إن الخيارات العسكرية لن تسفر عن حلول مستدامة. وهناك حاجة ماسة الآن إلى ضبط النفس والتهدئة والحوار. وقبل أن أتوسع في تفاصيل ارتباطاتي واستنتاجاتي، أود أولا أن أستعرض بعض الأحداث الرئيسية منذ إحاطتي الأخيرة.

في الحديدة، قامت القوات المشتركة التابعة للحكومة اليمنية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بإخلاء مواقعها من أجزاء كبيرة من المحافظة. وسيطرت قوات أنصار الله على الفور على معظم المناطق التي أخليت. وأدى ذلك إلى تحول كبير في خط المواجهة في المحافظة. وفي الأسبوعين الأولين بعد الانسحاب، كانت الخطوط الأمامية الجديدة في مناطق الحديدة الجنوبية موضع نزاع شديد، إذ استخدمت الأطراف المدفعية الثقيلة والغارات الجوية.

وفي حين شهدت الأعمال العدائية تراجعا ملحوظا منذ بداية الشهر، فإن الأثر على المدنيين كان مصدر قلق، حيث وردت تقارير عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريد آلاف الأسر منذ الانسحاب. وإذ تستأثر المواجهة في الساحل الغربي بالاهتمام مؤقتا، ما زالت المعركة المحورية للسيطرة على مأرب محتدمة. وقد اشتد القتال، إذ جددت جماعة أنصار الله محاولاتها للسيطرة على المدينة وحقول النفط في المحافظة، وكثف التحالف ضرباته الجوية دعما للحكومة اليمنية. وما زلت أشعر بالقلق إزاء إمكانية نشوب حرب حضرية في المدينة، مما ستكون له عواقب وخيمة على المدنيين.

إن لهجوم أنصار الله على مأرب تداعيات مقلقة عبر الخطوط الأمامية الأخرى. وفي اجتماعاتي مع الأطراف، شددت على الحاجة الملحة إلى التهدئة واتخاذ تدابير فورية لحماية المدنيين. لكن تكثيف القتال وتغيير الخطوط الأمامية يعرض المدنيين للخطر، وفي كثير من الحالات يجبرهم على الفرار للمرة الثانية، بل الثالثة.

وأشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن. إن زيادة استخدام المدفعية والقذائف والغارات الجوية يعرض للخطر حياة المدنيين وهياكلهم الأساسية وخدماتهم. كما أشعر بالقلق إزاء الهجمات على المملكة العربية السعودية، التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية التجارية. والإعدام بإجراءات موجزة الذي نفذ في الساحل الغربي بحق ١٠ أفراد ينتمون إلى قوات الأمن المحلية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما أدانته الأمم المتحدة، مثال آخر على التجاهل المقلق للقانون الدولي في هذا النزاع.

ولذلك أكرر أن الحروب لها قواعد. وجميع الأطراف في النزاع، سواء بصورة مباشرة أو في دور داعم، مسؤولة، وعليها التزامات

بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك حماية المدنيين والمعاملة الإنسانية لأسرى الحرب. وفي هذا الصدد، شهدنا زيادة في عدد المحتجزين لدى أطراف النزاع. ولا يزال مكتبي على اتصال منتظم بالأطراف من أجل عقد اجتماعات معها وتيسير الوفاء بالتزاماتها بالإفراج عن جميع المحتجزين فيما يتعلق بالنزاع، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق ستوكهولم.

وأود أن أبرز موضوعا لا يزال يتصدر جدول أعمال جميع محاوري اليمنيين، وهو الاقتصاد. وقد أحسست بشعور قوي بالإحباط واليأس في عدن وتعز وفي كل مكان التقيت فيه بالرجال والنساء اليمنيين. وفي عدن والمحافظات المحيطة بها، وصلت قيمة الريال اليمني إلى مستوى منخفض غير مسبوق مقابل العملات الأجنبية، مما زاد من استنزاف القوة الشرائية للناس. وسعر الصرف في صنعاء يخضع للسيطرة على نحو أكبر، لكن الضائقة الاقتصادية شديدة. ولا يزال التضخم يشكل تحديا ويحتاج الناس إلى المرتبات. وقد ارتفعت تكلفة نقل الريال اليمني من عدن إلى صنعاء، مما يلقي بأعباء هائلة على القطاع الخاص وعلى الأشخاص الذين يدعمون الأسر في مختلف أنحاء البلد. وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت مؤخرا مع سيدات الأعمال اليمنيات، وصفن التحديات الشديدة التي يواجهنها في ممارسة الأعمال التجارية. وأود أن أذكر الجميع بالتراجع الشديد لحقوق المرأة نتيجة للنزاع – وهي حالة ازدادت سوءا بسبب الانهيار الاقتصادي.

وكما سيؤكد الأمين العام المساعد راميش راجاسينغام، هناك حاجة عاجلة إلى التهدئة في المجال الاقتصادي وإلى إصلاحات أوسع نطاقًا لتحسين سبل كسب الرزق وخفض تكلفة السلع وحماية العملة.

وقد نفَّذت الحكومة اليمنية مؤخراً بعض الإصلاحات، بما فيها ما يرتبط بمجلس محافظي البنك المركزي في عدن. وآمل أن تفتح هذه الخطوات المجال أمام مزيد من الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها. وهناك حاجة عاجلة أيضًا لمعالجة الاحتياجات الاقتصادية للبلد ككل، ويتطلب ذلك مشاركة حقيقية من جميع الأطراف المعنية اليمنية وتنسيقًا وثيقا داخل المجتمع الدولي لإيجاد الحلول .

وفيما يتعلق بالتحديات الهائلة التي يواجهها اليمنيون في تصريف أمور حياتهم اليومية، يؤسفني أن أضطر إلى التأكيد مجددًا على كون القيود المفروضة على حرية حركة الأفراد والبضائع على السواء تستمر في خلق صعوبات هائلة لعموم اليمنيين، خصوصًا النساء. ففي تعز، سمعت ورأيت بنفسي كيف يتسبب إغلاق الطرق وإقامة نقاط التفتيش في إعاقة قدرة المواطنين على الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص التجارة. ويجب فتح الطرق. كما يجب أن يعاد فتح مطار صنعاء. وتستمر العوائق أمام استيراد الوقود وتوزيعه محليًا في التسبب أيضًا في صعوبات للمدنيين، ويجب إزالة تلك العوائق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال رفع القيود المفروضة على ميناء الحديدة. إن مشكلة حركة الأفراد والبضائع ليست مشكلة محدودة جغرافيًا . بل هي مسألة خطيرة تؤثر على جميع أنحاء البلد ولا بد لأطراف النزاع من التصدي لها ويجب على المجتمع الدولي دعم حلها.

أما بالنسبة للنقطة الأخيرة بشأن آخر التطورات، فأود أن أضيف أن احتجاز موظفي الأمم المتحدة هو أمر مخيب للآمال، وهو الأمر الذي سيعلق عليه الأمين العام المساعد راميش راجاسينغام في إحاطته.

وأود الآن أن أعود للحديث عن الاتصالات التي أجريتها حتى الآن والاستنتاجات التي توصلت إليها. لقد كرَّستُ الأشهر الثلاثة الأولى منذ توليت مهامي للجهود المحددة في خططي التي قدمتها في إحاطتي الأولى أمام هذا المجلس (انظر S/PV.8854). وكان الهدف الرئيسي هو التحاور مع مجموعات متنوعة من اليمنيين لبحث سبل التراجع عن المسار التصعيدي الحالي والبدء بعملية سياسية. وتضمن ذلك عقدي للعديد من الاجتماعات داخل اليمن وفي المنطقة. وقد اتَّسمت المناقشات في الغالب بالصعوبة، ما يؤكد تعقيدات النزاع وخطره. وقد تجلى في حواراتي شعور مفهوم من الإحباط واليأس في ضوء عدم تحقيق المحاولات السابقة الرامية إلى إيجاد حلول للنتائج المرجوة .

أمَّا الهدف الثاني منذ أن توليت مهامي فقد تمثل في إقامة علاقات وثيقة تسودها الثقة مع الدول الأعضاء في المنطقة سعيًا

لدعمها في التوصل إلى بدء عملية سياسية. وقد تحاورت أيضًا مع أعضاء من هذا المجلس بشأن هذه الأمور وأنا ممتن لما أعربوا عنه من دعم لجهودي .

إنَّ الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية للتوصل إلى اتفاق قائم على الشروط المسبَّقة لأطراف النزاع لم تحقق نتائج. ومن وجهة نظري، فإن السبب في ذلك يعزى جزئيا إلى أنَّ شروط الأطراف مرتبطة بقضايا سياسية لا يمكن التصدي لها إلا من خلال محادثات أكثر شمولا. لذلك دعونا نتكلم بصراحة. بما أنَّ الأطراف لم تلتَقِ لمناقشة قضايا أوسع نطاقًا خلال السنوات الخمس الماضية، فإن تأسيس عملية سياسية متجددة يصبح مهمة معقدة. ومع استمرار النزاع دون هوادة منذ محادثات الكويت في عام ٢٠١٦، ازدادت الفجوات بين الأطراف اتساعًا. وبغية إجراء محادثات بناءة بشأن طريق المضي قدمًا، لا بد من التوصل إلى بعض التفاهمات المشتركة.

وفي هذا السياق، أود التأكيد بأنَّ الالتزام الجدي بالسلام يتطلب على أقل تقدير منح المبعوث الخاص إمكانية الوصول المنتظم غير المقيد بشروط. ولا بد من الحفاظ على جميع قنوات الاتصال إذا ما أردنا أن تكون لدينا أي فرصة للتوصل إلى حل مستدام لهذا النزاع .

ومع تزايد حدة النزاع، وعلى ضوء المحادثات التي أجريتها مع اليمنيين وغيرهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية، فإنني على قناعة بضرورة اتباع نهج شامل ، وقد توصلت إلى عدد من الاستنتاجات بشأن طريق المضي قدمًا . أولاً، الحلول الجزئية لن تؤدي في أفضل الأحوال إلا إلى إنفراج مؤقت. ولن تؤدي إلى سلام مستدام. ولا بد من معالجة الاحتياجات والأولويات العاجلة ضمن سياق عملية موجهة نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ثانيًا، لن يكون الحل مستدامًا إذا لم يمثل مصالح مختلف اليمنيين، سواء كانوا مشاركين في القتال أم غير مشاركين. وعلينا أن نعمل نحو إحلال سلام عادل ومستدام وليس نحو مجرد إنهاء الحرب .

ثالثًا، يمثل الدعم الدولي والإقليمي المنظم والمنسق ضرورة أساسية لهذه العملية. وتقع على الجهات الفاعلة الخارجية مسؤولية دعم اليمنيين في مناقشاتهم وبنائهم للتوافق بشأن الحلول السلمية. ولا بد لها من اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم عملية السلام وتحقيق استقرار أوسع نطاقا. وسيكون لدعم هذا المجلس أهمية حيوية .

واستنادا إلى هذه الاستنتاجات، أتصور عملية سياسية جامعة يمتلكها اليمنيون ويدعمها المجتمع الدولي. وينبغي للعملية أن تقدم الدعم للحلول قريبة الأمد لخفض تصعيد العنف والحيلولة بدون مزيد من التدهور الاقتصادي وتخفيف أثر النزاع على المدنيين. ولا بد من أن تحدد وتحقق تلك العملية التوافق حول عناصر تسوية سياسية تنهي الحرب بشكل مستدام، وتؤسس لترتيبات حكم شاملة، وتكفل حقوق اليمنيين المدنية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية .

ويجب تصميم العملية بطريقة تسمح بإحراز تقدم مواز فيما يتعلق بمختلف عناصر جدول الأعمال ذات الأهمية لليمنيين. وستتناول العملية الأولويات المعلنة للأطراف في سياق جدول أعمال أوسع نطاقًا يمثل مصالح مختلف اليمنيين. وأود إطلاق عملية شاملة تسمح بإحراز تقدم تدريجي. لقد بدأ بالفعل الحوار بشأن هذه العملية مع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة اليمنية، بما يتضمن أطراف النزاع، وستزداد كثافة هذه الحورات. ومن الواضح أنَّ هذا العمل يواجه تحديات نتيجة احتداد شدة النزاع العسكري. إلا أنه ينبغي عدم السماح للتصعيد العسكري بإيقاف هذه العملية، بل إنه يزيد من أهمية العمل الذي نؤديه.

وكما أشرت في مقدمتي، ما زلت مقتنعًا بأن الأطراف المتحاربة قادرة على الدخول في محادثات، بل يجب عليها ذلك، حتى لو لم تكن مستعدة للتخلي بعد عن سلاحها. ويجب الحفاظ على قنوات الاتصال من دون شروط مسبَّقة وأن يكون ذلك على سبيل الأولوية . وسأواصل التطلع إلى دعم أعضاء هذا المجلس لجهود الأمم المتحدة في إرساء عملية جامعة وشاملة للتوصل في نهاية المطاف إلى نهاية عادلة ومستدامة لهذا النزاع .

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغام.

السيد راجاسينغام (*تكلم بالإنكليزية*): تستمر الأزمة الإنسانية في اليمن في التدهور نتيجة النزاع والانهيار الاقتصادي. وسأركز ملاحظاتي اليوم على ما يعنيه هذا بالنسبة للمدنيين، وما تحاول وكالات الإغاثة فعله حيال ذلك، والأهم من ذلك، ما الذي يمكن أن يقدمه العالم للمساعدة.

لنبدأ بالحرب التي تصاعدت على عدة جبهات، على الرغم من الدعوات الدولية والمحلية المتكررة لوقف إطلاق النار على مستوى البلد. ففي محافظة مأرب، تواصل قوات أنصار الله شن هجماتها التي أسفرت عن تشريد أكثر من ٤٥ ألف شخص منذ سبتمبر/أيلول. وتفيد التقارير بأن القصف العشوائي لقوات أنصار الله منتظم بشكل مثير للقلق في مأرب، بما في ذلك بالصواريخ التي أصابت مخيما للمشردين في ٩ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن إصابة خمسة مدنيين.

واشتد القتال أيضا في جنوب الحديدة وتعز عقب إعادة انتشار القوات المتحالفة مع الحكومة كما وصفها المبعوث الخاص للتو. وقد شرد أكثر من ٢٥ ألف شخص في هذه المناطق منذ إعادة انتشار هذه القوات. كما ازدادت الخسائر في صفوف المدنيين، بمن في ذلك خمسة مدنيين قُتلوا في غارة جوية على تعز في ٣ كانون الأول/ديسمبر.

وفي هذا السياق، تستمر الأعمال القتالية على ما يربو من ٥٠ جبهة في جميع أنحاء البلد. وفي الأسابيع الأخيرة، أسفر ذلك عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية في أعقاب تجدد الغارات الجوية في صنعاء، والاشتباكات العنيفة في صعدة، وسقوط الصواريخ بالقرب من مخيمات المشردين داخليا، وغير ذلك من الحوادث.

ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع الأوقات، بما في ذلك الالتزامات بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وتيسير وصول الإغاثة الإنسانية المحايدة. كما نجدد دعواتنا لقوات أنصار الله بوقف الهجمات على مأرب وأن تلتزم الأطراف بوقف إطلاق النار على مستوى البلد، بما ينهي القتال في جميع الأماكن الأخرى.

وفي غضون ذلك، تبذل وكالات الإغاثة كل ما في وسعها للمساعدة. ففي محافظات مأرب والحديدة وتعز، قدم الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية المعونات الطارئة لنحو ٨٠ في المائة من الذين شردوا داخليا مؤخرا، وتساعد عملية الإغاثة الأوسع نطاقا في جميع أنحاء البلد أكثر من ١١ مليون شخص شهريا – أو حوالي ثلث السكان. وتُحدِث هذه البرامج تغييرا هائلا، لكنها تواجه أيضا ثغرات خطيرة في قدرتها على توفير استجابة شاملة لأكثر الناس ضعفا في مأرب وأماكن أخرى. وكانت خطة الاستجابة لهذا العام تهدف في الأصل إلى مساعدة ١٦ مليون شخص، أو أكثر بنحو ٥ ملايين شخص مما تمكنا بالفعل من الوصول إليهم.

والقيود المفروضة على التمويل هي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة، وهي على وشك أن تزداد سوءا. وتعني أوجه القصور التي تلوح في الأفق أنه يتعين على برنامج الأغذية العالمي أن ينظر في خفض الحصص الغذائية لملايين الجياع في الأسابيع والأشهر المقبلة. وقد تضطر اليونيسف أيضا إلى تقليص الدعم المقدم لمئات الآلاف من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، فضلا عن أنشطة المياه والصرف الصحي. وتعاني قطاعات هامة مثل المياه والصرف الصحي والصحة والمأوى من نقص حاد في التمويل طوال العام، حيث لا يتجاوز ما تتلقاه من من الاحتياجات ٢٠ في المائة.

ولم يتلق نشاط تنسيق المخيمات – الذي يشكل في أماكن مثل مأرب خدمة أساسية جدا للاستجابة الفعالة للمشردين داخليا، بما في ذلك حماية النساء والأطفال – سوى ٩ في المائة من الاحتياجات. وندعو المانحين إلى زيادة دعمهم لليمن، وخاصة ضمان عدم انخفاض دعمهم في العام المقبل. ونتوقع أن تكون خطة الاستجابة لعام ٢٠٢٢ كبيرة مثل خطة هذا العام، التي طلبت ٣,٨٥ مليارات دولار لمساعدة ١٦ مليون شخص. ويجري الآن إجراء تقييمات على الصعيد الوطني لدعم ذلك.

وإلى جانب التمويل، يفكر الشركاء في المجال الإنساني أيضا بعناية في كيفية تحسين عملياتنا. ويجري حاليا تقييم مشترك بين

الوكالات للاستجابة اليمنية. وستخرج النتائج في العام الجديد وستدمج النتائج في خطة الاستجابة لعام ٢٠٢٢. وبطبيعة الحال، نواصل دعوة جميع الأطراف إلى تيسير إيصال المعونة القائم على المبادئ في اليمن، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. ولا تزال وكالات المعونة تواجه في كثير من الأحيان تأخيرات عند نقاط التفتيش، ومشاكل في التأشيرات، وتهديدات أمنية، ومضايقات، وغير ذلك من العقبات.

وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ خلال العام الماضي، لا يزال العديد من أصعب التحديات قائما في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، بما في ذلك القيود المفروضة على تنقل عمال الإغاثة والمحاولات غير المقبولة للتدخل في اختيار الشركاء أو المستفيدين. يجب أن يتوقف هذا.

كما نشعر بخيبة أمل بالغة لأن سلطات أنصار الله تواصل احتجاز اثنين من موظفي الأمم المتحدة في صنعاء، كما ذكر المبعوث الخاص. وذلك الوضع قائم على الرغم من تأكيدات قيادتهم، التي نقلناها إلى المجلس في الشهر الماضي في خلال المشاورات، بأنه سيتم الإفراج عنهما بسرعة. وحتى الآن، لم نتمكن من الاتصال بالموظفَين المحتجَزَين ولم نتلق أي معلومات رسمية بشأن اعتقالهما.

وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، تشعر وكالات المعونة بالقلق إزاء الارتفاع الواضح في العقبات البيروقراطية، بما في ذلك حالات تأخير منح التأشيرات والإجراءات المرهقة للموافقة على مشاريع المعونة. وقد أثرنا تلك المسائل مع الحكومة ونعمل معا لحلها.

كما نشعر بقلق عميق إزاء اعتقال متعاقد مع الأمم المتحدة في مأرب قبل عدة أسابيع. وعلى الرغم من الطلبات المقدمة إلى كبار المسؤولين الحكوميين، لم تمنح الأمم المتحدة حق الوصول إلى الشخص المعني. كما أننا لم نتلق أي معلومات رسمية عن الاعتقال، الذي يبدو، مثل الاعتقالين في صنعاء، انتهاكا لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وندعو إلى الوصول الفوري إلى الموظفين والمعلومات الرسمية فيما يتعلق بالاعتقالات.

بيد أن التحدي الأكبر الذي تواجهه عملية المعونة ليس هو التمويل أو إمكانية الوصول أو الأمن في الواقع. بل ازدياد المشاكل الأساسية سوءا على الرغم من زيادة المساعدة وذلك لأن الاقتصاد اليمني لا يزال يتهاوى، مما يدفع ملايين الأشخاص الآخرين إلى الاعتماد على المعونة الإنسانية، ولكنها ليست الطريقة لحل تلك المشاكل.

وكما قلت في الشهر الماضي، هناك فرص كبيرة لتحسين الحالة الاقتصادية على الفور، حتى قبل انتهاء الحرب. وينبغي أن يعمل الجميع، بمن فيهم المانحون والدول الأعضاء والأطراف نفسها، على هذه الفرص الآن. لقد وضعت الأمم المتحدة إطارا اقتصاديا يحدد الطريق إلى الأمام. ويعتمد اليمن في الغالب على الواردات التجارية لتلبية احتياجاته سكانه للبقاء؛ ولذلك، يسعى الإطار في الغالب إلى تعزيز القوة الشرائية، وخفض تكلفة السلع المستوردة، وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي.

وسيتطلب ذلك مزيجا من الاستثمارات المالية والسياسية. فعلى سبيل المثال، ستكون هناك حاجة إلى التمويل لاستئناف ضخ العملة الأجنبية من خلال البنك المركزي. ومن شأن عمليات الضخ هذه، كما كان الحال في الماضي، أن تساعد على استقرار الريال اليمني – وهو عامل رئيسي في قدرة الناس على تحمل تكاليف الغذاء والسلع الأساسية الأخرى. وتحرص الحكومة على العمل مع الشركاء لوضع برنامج عملي لعمليات ضخ العملة الأجنبية. وننوه بتعيين محافظ جديد ومجلس إدارة جديد للبنك المركزي في عدن، وأحث شركاء اليمن على العمل بشكل وثيق معهم لتحسين الأوضاع الاقتصادية في البلد.

إن اتخاذ تدابير أخرى في الإطار الاقتصادي، مثل رفع القيود المفروضة على الواردات التجارية عبر موانئ البحر الأحمر، سيتطلب التزامات سياسية. وسيساعد إنهاء هذه القيود على خفض أسعار السلع الأساسية، ويمكن بعد ذلك استخدام إيرادات الواردات لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، التي يعتمد عليها ربع اليمنيين. والأمم المتحدة حريصة على العمل مع الجميع لإيجاد طريقة لتحقيق ذلك.

وتتمثل الرؤية في الشروع تلك الأنشطة وغيرها من الأنشطة الإطارية الاقتصادية بالتوازي مع الاستجابة الإنسانية في العام المقبل. ومع تحسن الاقتصاد، ستبدأ الاحتياجات الإنسانية في التقلّص. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يبدأ حجم عملية المعونة في الانخفاض أيضا. ولكن لكي نكون واضحين، لم نصل إلى تلك المرحلة بعد. إذ لا يزال اليمن بحاجة إلى استجابة إنسانية هائلة، على الأقل حتى العام المقبل. وفي الوقت الذي نقدم فيه تلك الاستجابة، سنحتاج إلى تمويل كاف لجميع القطاعات، وسنحتاج إلى أن تضمن جميع الأطراف تهيئة بيئة تشغيلية تيسّر إيصال المعونة القائم على المبادئ.

كما ندعو الجميع إلى بذل المزيد من الجهد لمساعدة اليمن على إنهاء الأزمة بصورة لا رجعة فيها. وهذا يعني تنفيذ الإطار الاقتصادي للأمم المتحدة بالتوازي مع الاستجابة الإنسانية الفورية، ومساعدة الناس على البقاء على قيد الحياة والعناية بأنفسهم. وهذا يعني أيضا التحرك نحو إيجاد حل سياسي في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم دعمي غير المشروط لدعوة المبعوث الخاص إلى التواصل المنتظم وغير المشروط مع الأطراف. فالسلام هو الحل المستدام الوحيد في اليمن، ومن أجل تحقيق السلام يجب أن يكون الجميع على استعداد للتفاوض.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد راجاسينغام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما اللتين كانتا مفيدتين ورصينتين جدا.

كما تشعر المملكة المتحدة بقلق عميق إزاء التصعيد الإضافي في النزاع في اليمن خلال الشهر الماضي. إنه يدفع بالبلد إلى مستويات أشد من الأزمة الإنسانية، مع زيادة في النزوح والإصابات في صفوف المدنيين. ويقلقنا كثيرا تأثير القتال على الخطوط الأمامية في المناطق المأهولة بالسكان، مثل الحديدة وتعز ومأرب.

كما ندين مرة أخرى استمرار هجمات الحوثيين عبر الحدود اليمنية على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الهجوم الذي شُن مؤخرا بالصواريخ الباليستية بالقرب من الرياض. وهذه الهجمات غير مقبولة وتقلل من فرص إحراز تقدم حقيقي نحو تسوية سياسية.

ومع تفاقم المشهد العسكري، تزداد الواجبات الإنسانية. إن تسهيل إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد أمر بالغ الأهمية. وتدعو المملكة المتحدة حكومة اليمن إلى تيسير وصول شركاء الوكالات غير الحكومية إلى البلد كي يمدوا يد العون في إيصال المساعدة المنقذة للحياة التي تمس الحاجة إليها.

ويشجعنا التعيين الجديد لأحمد بن أحمد غالب المعبقي محافظا للبنك المركزي اليمني، ولكن على الحكومة اليمنية أن تلتزم الآن بإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، كما أكد السيد راجاسينغام. كما يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية أن تواصل مساعدة حكومة اليمن في تنفيذ الإصلاح وتيسير الحصول على المساعدة المالية الخارجية الفورية.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضا الطابع الإنساني الملح لإزالة التهديد الذي تشكله ناقلة النفط "صافر"، التي لا تزال حالتها تتدهور قبالة سواحل اليمن، مما يهدد بتسرب نفطي من شأنه أن يدمر سبل عيش لما يقرب من ٤ ملايين شخص.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا لهانس غروندبرغ على جهوده المتواصلة لرسم الطريق للمضي قدما من أجل السلام في اليمن. وأعلم أن المجتمع الدولي يتطلع إلى تلقي خريطة الطريق التي رسمها، ونحن ملتزمون بمساعدته وتعبئة الصفوف خلف النهج الذي تقوده الأمم المتحدة.

وتدعو المملكة المتحدة جميع الأطراف إلى العمل مع الأمم المتحدة للتوصل إلى سلام مستدام في اليمن.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمين العام المساعد راميش

راجاسينغام على إحاطتيهما الثاقبتين. كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

فيما يتعلق بعملية السلام، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها السيد غروندبرغ لإشراك المزيد من الشركاء وأصحاب المصلحة من أجل عملية سياسية شاملة في اليمن. ونشجع الشركاء الإقليميين والأطراف المعنية على مواصلة دعم عمله.

على الصعيد الأمني، نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في عام ٢٠٢١، والتي لم تُظهر أي بادرة تحسن مقارنة بالعام السابق. فلقد تسبب القتال العسكري المكثف والهجمات عبر الحدود في وقوع خسائر فادحة في صفوف الجانبين، بما في ذلك صفوف المدنيين في اليمن. إن هذه الأعمال تقوض جهود السلام في اليمن والاستقرار في المنطقة، بينما تسبب المزيد من المعاناة للشعب اليمني.

ولذلك نؤكد على الحاجة الملحة لوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء اليمن، وخاصة مأرب، والعودة إلى المحادثات ودعم جهود المبعوث الخاص للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع. ونحث جميع الأطراف المعنية على تنفيذ اتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض. ومن الضروري في هذه العملية أن يهيئ المجتمع الدولي والشركاء الإقليميون بيئة مواتية للوساطة والمفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة بين الأطراف.

فيما يتعلق بالمسألة الإنسانية، لا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية مدى قلقنا إزاء الأزمة الإنسانية في اليمن. إن النزاع الذي طال أمده والأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي وانهيار الخدمات الأساسية وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، في جملة أمور، قد شكلت تحديات جسيمة للحالة المتدهورة أصلا في البلد. وبسبب هذه التحديات لا يستطيع العديد من اليمنيين الحصول على الخدمات الأساسية.

إننا ندين الهجمات الأخيرة التي أودت بحياة مدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في عدن ومأرب. ومن المحبط أيضا أن نعلم من نتائج تقرير اليونيسف الأخير أن أربعة أطفال يمنيين يُقتلون كل يوم منذ تصاعد النزاع في مارس/آذار ٢٠١٥. كما نشعر بقلق بالغ إزاء احتجاز موظفي الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق ندعو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بما في ذلك حماية البنية التحتية المدنية.

كما نكرر دعوتنا إلى تمويل يمكن التنبؤ به للمساعدات الإنسانية وغيرها من الدعم الكافي لليمن. ومن الضروري أيضا ضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع إلى اليمن وعبره، وتوفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

أخيرا وليس آخرا، نحث الحوثيين على توفير إمكانية الوصول لفريق الأمم المتحدة حتى يتمكنوا من إجراء التقييمات والإصلاحات اللازمة لناقلة النفط صافر دون تأخير.

إن الأطفال اليمنيين، مثل أقرانهم في أماكن أخرى من العالم، لهم الحق في العيش في سلام والذهاب إلى مدارسهم وبناء مستقبل مشرق لبلدهم. نأمل أن تتحقق أحلامهم.

ومع اقتراب فترة عضويتنا في المجلس من نهايتها، ما زلنا نأمل في التوصل إلى حلول سياسية شاملة لليمن بقيادة الأمم المتحدة في المستقبل القريب. ونحن على استعداد لدعم هدف إحلال السلام والاستقرار في اليمن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين، السيد هانز غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لليمن وأتطلع إلى بيانه في وقت لاحق.

كما سمعنا هذا الصباح، لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مزرية واحتياجات الشعب اليمني واضحة. فمع استمرار النزاع سيتدهور الاقتصاد اليمني أكثر وتتدهور معه سبل عيش ملايين اليمنيين. وستظل الأرواح مهددة بالفناء وستحمل ندوب ذلك أجيال قادمة من اليمنيين.

أود مرة أخرى أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته. وعلى الرغم من الحالة المزرية إلا أننا نشعر بالتشجيع من جهوده للتشاور مع طائفة واسعة من اليمنيين وهو يضع إطاره الجديد للعملية السياسية الشاملة التي تمس الحاجة إليها في ذلك النزاع. يجب على جميع الأطراف أن تنخرط معه انخراطا مجديا في تلك العملية السياسية. وللمجلس صوت هام في تحقيق ذلك الهدف. يجب أن نواصل حث جميع الأطراف على العمل بحسن نية مع المبعوث الخاص غروندبرغ، ويجب أن نرفع صوتنا إذا أخفق، وحينما يخفق، في ذلك أي طرف.

للأسف، شهدنا من الحوثيين في الأشهر الأخيرة سلسلة من الأعمال التي تقوض السلام. لقد اجتمع المجلس في الشهر الماضي ليدين بأشد العبارات احتجاز الحوثيين لموظفين محليين يعملون لدى حكومة الولايات المتحدة في صنعاء، فضلا عن انتهاك أجهزة الأمن الحوثية للمجمع الذي كانت تستخدمه سفارتنا في السابق. ولقد أعقب بيان المجلس بيانات مماثلة من نحو ٢٤ بلدا ومنظمة متعددة الأطراف. أود أن أشكر تلك البلدان والمنظمات على دعمها ورسائلها الواضحة بأن هذا العمل يمثل إهانة للمجتمع الدولي بأسره.

ومع ذلك لا يزال الحوثيون يواصلون احتجاز ومضايقة موظفينا اليمنيين المحليين والتدخل في مجمع السفارة السابق. يجب على الحوثيين أن يفرجوا فورا عن جميع الموظفين اليمنيين الحاليين والسابقين العاملين لدى الولايات المتحدة – ودون أن يصابوا بأذى. ويجب عليهم إخلاء مجمع الولايات المتحدة على الفور وإعادة جميع الممتلكات المصادرة والتوقف عن توجيه التهديدات ضد مواطني بلدهم لمجرد أنهم موظفون لدينا.

وبالمثل، تجاهل الحوثيون النداءات المتكررة من المجلس والمجتمع الدولي لوقف هجومهم في محافظة مأرب. إن هذا الهجوم يعرض آلاف المدنيين للخطر، وقد حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أنه قد يؤدي إلى تشريد نصف مليون شخص. يجب على الحوثيين وقف هذا الهجوم على الفور.

في ٩ كانون الأول/ديسمبر أصاب صاروخ حوثي مخيما للنازحين تديره المنظمة الدولية للهجرة. وكان من بين المصابين خمسة أطفال. هذا أمر غير مقبول. ونحن ندين، بأشد العبارات، ذلك الهجوم وما شابهه من هجمات متكررة ضد المدنيين.

كما ندين تكثيف هجمات الحوثيين عبر الحدود على المملكة العربية السعودية في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك إطلاق ثلاثة صواريخ تسيارية على الرياض الأسبوع الماضي. لقد شن الحوثيون هذا العام أكثر من ٣٥٠ هجوما من هذا النوع – وهو عدد مذهل وزيادة مروعة عن إجمالي هجمات العام الماضي.

إن تلك الأعمال الاستفزازية والخطيرة تشكل عوائق أمام السلام. كما أنها تؤكد على ضرورة إنهاء إيران دعمها القاتل للحوثيين، والذي يتعارض مع قرارات المجلس ويمّكن الحوثيين من شن هجمات متهورة. كل هجوم من هجمات الحوثيين هذه هو في حد ذاته أمر غير مقبول، لكن هذه الهجمات مجتمعة ترسل إشارة مخيفة ولا لبس فيها بعدم رغبة الحوثيين في الانخراط في عملية سياسية سلمية أو في حكومة مستقبلية تدعم سيادة القانون.

وبينما يواصل الحوثيون أعمالهم التصعيدية، نرحب بجهود الأطراف الأخرى من أجل تحسين الأوضاع في اليمن، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق نهجها في معالجة دوافع انعدام الأمن الغذائي في شتى أنحاء اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار المملكة المتحدة، يشجعنا تعيين محافظ ورئيس جديد لمجلس إدارة البنك المركزي اليمني في ٦ كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن تعيين أعضاء جدد آخرين في المجلس. نأمل أن تكون تلك التعيينات بمثابة خطوة إلى الأمام نحو معالجة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يفاقم المعاناة الإنسانية، وأن تدفع الإصلاحات المطلوبة قدما. غير أنه لا يمكن استدامة تقدم حقيقي بدون موارد إضافية. ونأمل أن تتمكن البلدان من اغتنام هذه الفرصة لدعم الاقتصاد اليمني ومد شعبه بالإغاثة التي تمس الحاجة إليها. فقد سمع المجلس النداء القوي الذي وجهه المبعوث الخاص بصوت عال وواضح لاتخاذ إجراء.

وأخيرا، لا تزال ناقلة النفط صافر تشكل تهديدا بيئيا وإنسانيا واقتصاديا بأبعاد هائلة. ويتحمل الحوثيون مسؤولية الوضع، وتؤيد الولايات المتحدة مناقشة أي حل يمكن أن يعالجه بأمان وبشكل عاجل.

إن الشعب اليمني يستحق السلام والازدهار. وفي مواجهة استفزازات الحوثيين ومضايقتهم وعنفهم ضد أهلهم، أريد أن يعرف الحوثيون أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن الشعب اليمني أبدا. ومرة أخرى أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على جهوده الاستباقية خلال الأشهر القليلة الأولى من تولي مهامه لبدء عملية السلام. وآمل أن يواصل المجلس الوقوف متحدا ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإنهاء هذا النزاع.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر مقدمي الإحاطتين على عرضيهما. كما نرحب بزميلنا، الممثل الدائم لليمن.

من المؤسف أن نبدأ ملاحظاتنا اليوم ببيان إدانة للأعمال العدائية المستمرة في اليمن، بما في ذلك الضربات العشوائية الأخيرة التي سقطت على مخيم للنازحين داخليا في مأرب والقصف الذي حدث في حجة وقد أسفر كلاهما عن خسائر في الأرواح. ونردد الدعوات إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار والدخول في حوار سياسي بين الأطراف.

فقد استمر النزاع في اليمن لسنوات بلا هوادة، مؤديا إلى عواقب سوف يتردد صداها حتى بعد التوصل إلى حل سياسي. فقد فقدت أرواح وسبل عيش ودمرت الهياكل الأساسية الحيوية وتصدع نظام الرعاية الصحية. ودمر الاقتصاد واشتد انعدام الأمن الغذائي، حيث يفتقر الكثيرون إلى القوة الشرائية للحصول على الأغذية الأساسية والخدمات الضرورية. إن الطبيعة المتعددة الأوجه لهذا النزاع تتطلب أن يكون الحل متعدد الأوجه بذات القدر.

ويجب السعي، في ذلك الصدد، إلى إيجاد حل سياسي للنزاع المسلح بالتوازي مع خطة شاملة لتنشيط الاقتصاد. وهذان العاملان، أي عدم وجود حل سياسي والاقتصاد المهلك، هما المحركان للنزاع ويرتبطان ارتباطا وثيقا بالحالة الإنسانية الكارثية. وتسبب ذلك في جعل الملايين يحتاجون إلى المساعدة، بما في ذلك التغذية والرعاية الصحية والإمدادات بالغة الأهمية للجميع من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وتحقيقا لتلك الغاية، نناشد الجهات المانحة صرف الأموال وزيادة التعهدات على وجه الاستعجال لضمان استمرار العملية الإنسانية وندعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان وتيسير إيصال المعونة الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ولئن كنا نشدد على الطابع الذي لا غنى عنه للمعونة الإنسانية، فإننا نشير كذلك إلى أن ذلك مجرد استجابة لتخفيف أعراض النزاع، وليس حلا. وهدفنا النهائي هو وضع حد دائم لمعاناة الشعب اليمني اليومية، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بحل سياسي شامل.

إن هذا هو البيان الأخير الذي ستقدمه سانت فنسنت وجزر غرينادين بشأن هذا الملف في مجلس الأمن. وقد ظللنا نكرر نداءاتنا الشهرية للأطراف، منذ تولينا مسؤولياتنا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بالالتزام بوقف مستمر للأعمال العدائية واستئناف عملية سياسية شاملة يقودها ويملكها اليمنيون وتمثل فيها جميع الفئات داخل المجتمع اليمني. ولا يمكن استبعاد المرأة من العملية، بل يجب أن تتاح لها الفرصة للمشاركة مشاركة مجدية في صنع القرار وفي صياغة الخطط والممارسات.

وعلى الرغم من وجود زخم دبلوماسي داخل المجتمع الدولي لإنهاء النزاع، فإن ذلك الزخم لن يترجم إلى عمل ملموس على الأرض بدون إرادة سياسية من الأطراف. إننا نناشد أصحاب المصلحة ذوي النفوذ أن ينخرطوا بصورة بناءة مع أطراف النزاع للتشجيع على إنهاء العنف واستئناف الحوار.

وبالنسبة لنظرائنا في مجلس الأمن فإننا نحضهم، إذ نغادر مقعدنا، على البقاء متحدين بشأن هذا الملف، مع وضع رفاه الشعب اليمني وسلام وأمن وازدهار بلده والمنطقة في طليعة جميع المناقشات

والإجراءات. ونعيد تأكيد دعمنا، في ذلك الصدد، لجميع الجهود المبذولة بحسن نية للتصدي للتهديد المستمر الذي تشكله ناقلة النفط صافر.

وفي الختام، ستواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين التضامن مع الشعب اليمني في الوقت الذي يعمل فيه هذا الجهاز على تنفيذ ولايته، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لكي يعيش الشعب اليمني حالة السلام التي يستحقها بطبيعته.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

هذه هي المرة الأخيرة التي ينظر فيها مجلس الأمن في مسألة اليمن هذا العام. لم تتحسن الحالة في اليمن في العام الذي مضى؛ وتدهورت بدلا من ذلك، بشكل عام. وقد تسببت الأعمال العدائية العسكرية في مأرب وعلى جبهات أخرى في سقوط عدد كبير من الضحايا. وهددت الهجمات المتكررة على المرافق المدنية في المملكة العربية السعودية سلامة المدنيين بشكل خطير. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذه التطورات. وكما قال المبعوث الخاص بحق في إحاطته التي قدمها لتوه، ما يحدث في ساحة المعركة يدل تماما على أنه لا يمكن لأي جانب أن يخرج رابحا ولا يوجد مخرج بالوسائل العسكرية والتسوية السياسية ضرورية.

وتدعم الصين عملية السلام في اليمن بوساطة الأمم المتحدة وترحب بمبادرة السلام التي اقترحتها السعودية في آذار/مارس. لقد أشار المبعوث الخاص غروندبرغ للتو إلى عدد من الاستنتاجات الأولية استنادا إلى اتصالاته السابقة مع جميع الأطراف. ونأمل أن يتمكن المبعوث الخاص من استخدام ذلك كنقطة انطلاق وأن يضع خريطة طريق يستند إليها في اتخاذ إجراءات من أجل السلام في أقرب وقت ممكن. ويجب على جميع الأطراف في اليمن أن تولي الأولوية لمستقبل البلد ومصالح الشعب وأن تعود إلى المسار الصحيح للحوار والتفاوض من دون تأخير وأن تيسر عمل المبعوث الخاص بالدعم والتعاون.

وفيما يتعلق بمسائل مثل التوصل إلى وقف لإطلاق النار في مأرب ورفع الحصار عن مطار صنعاء وميناء الحديدة، يجب على جميع أطراف النزاع إظهار إرادة سياسية والاستمرار في التحرك في نفس الاتجاه وإيجاد حلول للمسائل الرئيسية تكون مقبولة للجميع. وينبغي للبلدان المعنية أيضا أن تهيئ بيئة خارجية مواتية لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن.

وقد زادت أسعار المواد الغذائية بأكثر من الضعف، خلال النزاع الذي دام ست سنوات في اليمن، وتقلصت فرص العمل وانخفضت القوة الشرائية للسكان، مما دفع البلد مرارا وتكرارا إلى حافة المجاعة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية لليمن أصبحت ملحة بشكل متزايد، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا وتزايد الاحتياجات الإنسانية عالميا، فإن الموارد الإنسانية التي يمكن تعبئتها وتخصيصها لليمن آخذة في الانخفاض. يجب علينا في المجتمع الدولي توفير وسائل أكثر فعالية واستدامة للاستجابة للأزمة الاقتصادية والإنسانية في اليمن لحماية وإنقاذ المزيد من الأرواح.

وقد أطلقت الأمم المتحدة مؤخرا، في ذلك الصدد، الإطار الاقتصادي لليمن الذي يسعى إلى تقديم المساعدة القصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة الأجل على مراحل. وهي ملتزمة بكفالة المساعدات الغذائية الطارئة لليمن وتحسين إنتاجية الأغذية المحلية والقوة الشرائية للسكان وخفض أسعار المواد الغذائية المستوردة وتعزيز السيولة في السوق. وتشيد الصين بذلك.

ونشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان المانحة، على زيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى اليمن، والتنسيق بشكل أوثق مع منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب بالتعديلات التي أجرتها الحكومة اليمنية مؤخرا على قطاعيها المالي والضريبي، والتي تمكنها من العمل بطريقة أكثر مهنية وكفاءة، مما يعزز الثقة الدولية في الاقتصاد اليمني.

وأود أيضا أن أؤكد على أن أطراف النزاع يجب أن تضمن الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية بدون عوائق، وأن تكفل استمرار تشغيل جميع الموانئ والتسليم الفوري للسلع الإنسانية إلى المحتاجين.

ويجب معالجة مسألة ناقلة النفط صافر بدون تأخير. ونأمل أن يفي الحوثيون بالتزامهم بالسماح لفريق الأمم المتحدة بالصعود على متن السفينة لإجراء عمليات التفتيش والإصلاح بدون تأخير.

السيد ندونغو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطتيهما. كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن.

إن انسحاب قوات التحالف مؤخرا من الحديدة وعدم القدرة على بناء التماسك بين الحكومة وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي يمثلان تحديا خطيرا للتنفيذ الكامل لاتفاقي الرياض وستوكهولم.

وقد أدت الانقسامات الداخلية المتزايدة بين الأطراف إلى زيادة تجزئة اليمن. وهناك حاجة إلى الحوار للتمكين من تحقيق مصالحة وطنية تعزز عملية السلام والتعافي التي يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. ونشجع المبعوث الخاص على العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع إطار يعزز الحوار والمصالحة.

وعلى نحو متزايد، تستخدم الجماعات المسلحة في بلدان متعددة، بما في ذلك اليمن والصومال، البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي قبالة سواحل الصومال لتهريب الأسلحة التي تغذي النزاع مباشرة. وقد تم القبض على سفن تهريب متعددة، مما يشير إلى أن المزيد قد يجتاز المنطقة من دون عوائق.

وهذا الأمر يقوض الحظر القائم على توريد الأسلحة ويهدد السلام والأمن في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي بصورة متزايدة. كما أنه يقوض قرارات مجلس الأمن، ولذلك ينبغي مواجهته بإجراءات أقوى لتشديد تنفيذ عمليات الحصار القائمة. وعلى مجلس الأمن أن يوضح تصميمه على التعامل مع من يقومون بتوريد الأسلحة للنزاعات في المنطقة ويستفيدون من معاناة الشعب اليمني.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الاقتصادية ونرحب بتعيين محافظ البنك المركزي والمقترحات المتعلقة بإطار التعافي كخطوات إيجابية. ولكي تنجح هذه المبادرة، سيتعين عليها إدماج عمليات المصرف المركزي.

ونسلم أيضا بالحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية ونؤيدها. ومع ذلك، ينبغي ألا يعتمد الشعب اليمني على المساعدة الدولية وحدها؛ وينبغي تنظيم هذه المعونة بطريقة تحفز الاقتصادات المحلية وتمكن من نمو سبل العيش التي تعزز النمو. وينبغي أيضا بذل المزيد من الجهود لتنمية أنشطة كسب الرزق، مع التركيز بصورة خاصة على النساء والأطفال.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة ناقلة النفط صافر الراسية قبالة ساحل الحديدة. وما زلنا نحث الحوثيين على إثبات أن لديهم شعورا بالمسؤولية، ليس فقط تجاه الشعب اليمني ولكن أيضا تجاه المنطقة ككل. ومن شأن حدوث انسكاب نفطي في ظل سيطرتهم أن يترك آثارا كارثية على ملايين الناس في المنطقة الذين يعتمدون على البحر لكسب رزقهم وبقائهم على قيد الحياة.

وفيما يتعلق بالعنف في مأرب، فقد سقط عدد كبير من الضحايا. ونلاحظ أن الاستيلاء على مأرب لن يوفر سوى إمكانية الحصول على الموارد ولكنه لن ينهي النزاع في اليمن.

وفي الختام، تؤيد كينيا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغام على إحاطتيهما.

تشعر استونيا بقلق عميق إزاء استمرار الأعمال العدائية في عدة أجزاء من اليمن.

والوضع مقلق بشكل خاص حول مأرب، حيث واصل الحوثيون تصعيدهم، مما أسفر عن خسائر في صفوف المدنيين والمزيد من التشريد. ومن المثير للقلق أنه منذ أيلول/سبتمبر فقط، شرد ٤٥,٠٠٠ شخص إضافي في منطقة مأرب. وينبغي التركيز بشكل خاص على حماية النساء والأطفال الذين يشكلون نسبة ٨٠ في المائة من المليون مشرد داخلي الموجودين حاليا في مأرب.

ومما يثير القلق أيضا أنه بعد انسحاب القوات الموالية للحكومة من الحديدة، اشتد القتال أيضا على ساحل البحر الأحمر، مما أدى إلى تشريد أكثر من ٢٥,٠٠٠ شخص.

ونكرر إدانتنا الشديدة لهجمات الحوثيين عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن تصعيد الأعمال العدائية والهجمات العشوائية ضد الأعيان المدنية.

ونؤيد تأييدا كاملا المبعوث الخاص غروندبرغ ونحث جميع الأطراف على المشاركة بدون شروط مسبقة في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتحقيق السلام. ولا يمكن التوصل إلى حل دائم للنزاع إلا من خلال عملية سياسية شاملة. وفي هذا السياق، نرحب بالمنتدى القبلي اليمني الذي عقد الأسبوع الماضي في عمان. ومن الضروري أيضا زيادة المشاركة المجدية للنساء والشباب في مفاوضات السلام وإشراكهم على نطاق أوسع في السياسة.

وتدعو استونيا إلى زيادة التركيز على مسألة حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق كفالة تنسيق أفضل بين مختلف وكالات الأمم المتحدة. وفي حين فشل مجلس حقوق الإنسان في تمديد ولاية فريق الخبراء البارزين، فإن من الأهمية بمكان أن يكثف مجلس الأمن دعواته لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن من أجل تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب.

كما يلزم بذل جهود إضافية لتحسين الحالة الإنسانية.

ونكرر دعوتنا للطرفين لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية والاتفاق على استيراد الوقود والواردات التجارية عبر ميناء الحديدة. كما نشيد بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع نهج استراتيجي لتحسين الوضع الاقتصادي في اليمن ونحث جميع الأطراف على المشاركة في تلك الجهود بشكل بناء.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تلكمت بالإنكليزية)**:** أود أن أعرب عن شكرنا لمقدمي الإحاطات، حتى وإن كانت الأخبار التي تلقيناها بعيدة عن أن تكون جيدة.

وفي الوقت الذي يجتمع فيه المجلس للنظر في مسألة اليمن للمرة الأخيرة هذا العام، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالحالة العسكرية، يؤسفني جدا أنه على الرغم من كل الجهود المبذولة لضمان السلام، فقد شهد هذا العام مزيدا من التدهور المميت في الميدان. والحقيقة هي أن اليمنيين يريدون أن يستيقظوا من هذا الكابوس. وفي الأسبوع الماضي فقط، اجتمع أكثر من ٤٠ من زعماء القبائل ودعوا إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار. وفي كل شهر في هذه القاعة، تدعو أيرلندا إلى ذلك. وسنواصل القيام بذلك إلى أن تنتهي أطراف النزاع العنف غير المعقول في نهاية المطاف.

وندعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لهجومهم على مأرب. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه منذ سبتمبر/أيلول شُرّد ٤٦,٠٠٠ شخص في مأرب، وكثير منهم للمرة الرابعة أو الخامسة. ولا يزال المدنيون الضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال، يتحملون وطأة الأعمال العدائية. وفي الأسبوع الماضي فقط، شهدنا المزيد من الهجمات المؤسفة ضد مخيمات المشردين داخليا التي يلجأ إليها أضعف الأشخاص.

كما نشعر بقلق عميق إزاء التدهور الأخير في الحديدة وحولها، ولا سيما العواقب الإنسانية المترتبة على تشريد ٢٥,٠٠٠ شخص آخرين. وندعو جميع الأطراف إلى احترام اتفاق ستوكهولم، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

إننا ندين بشدة الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، مثل الهجوم الصاروخي الذي استهدف الرياض الأسبوع الماضي. فيجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وحماية حياة المدنيين.

ثانيا، أود أن أنتقل إلى العملية السياسية. نقدّر بالغ التقدير الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ للتشاور مع الجهات الفاعلة في اليمن وخارجه، فضلاً عن الأولوية التي يوليها لاشراك الجميع، وهو أمر نعتقد أنه حاسم. بيد أننا ندرك أن تلك الجهود يجب أن تقابلها إرادة سياسية حاسمة من الأطراف للانخراط

بجدية مع المبعوث الخاص. وقد أظهرت أكثر من ست سنوات من الأزمة في اليمن أنه لا يمكن لأي طرف أن يحتكر الحكم. ويجب على جميع الأطراف أن تقبل هذا الواقع من أجل التحرك نحو مشهد سياسي شامل ومتنوع.

وكما ذكرنا مراراً وكما قال آخرون اليوم، يجب أن يكون النساء والشباب جزءاً لا يتجزأ من ذلك المسعى. لقد استمعنا إلى نساء يمنيات من بناة السلام في مجلس الأمن ورسالتهن واضحة ومتسقة – يجب أن تراعي جميع جوانب مفاوضات السلام في اليمن المنظور الجنساني ويجب أن تشارك المرأة في جميع المسارات الدبلوماسية وفي جميع مراحل عملية السلام. إننا نقف إلى جانب نساء اليمن في البحث عن أماكنهن في تلك المحافل.

ثالثاً، أريد أن أتطرق إلى الحالة الإنسانية في اليمن. من الواضح تماماً أن الأثر الاقتصادي للنزاع هو أحد أهم الدوافع للأزمة الإنسانية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة حقاً على مستويات الجوع في جميع أنحاء البلد.

وترحب أيرلندا بالإطار الاقتصادي لليمن الذي اقترحته الأمم المتحدة ونشجع جميع الأطراف، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، على المشاركة البناءة في تلك المقترحات. فلا يمكننا حقاً أن نحكم على سكان اليمن بعام آخر من انعدام الأمن الغذائي والفقر الكارثيين. ويقع علينا التزام بأن نفعل كل ما في وسعنا هنا من أجل تجنب ذلك.

كما نناشد للإفراج الفوري عن الموظفين الثلاثة من وكالات الأمم المتحدة المحتجزين في اليمن. فهذه الأعمال غير مبررة هنا على الإطلاق، كما هي الحال في كل مكان آخر، ونتطلع إلى تطورات إيجابية في هذا الصدد قريباً.

وأخيراً، أودّ أن أختتم برسالة موجهة إلى شعب اليمن – لن تكلّ أيرلندا في جهودها الرامية إلى السعي إلى المساءلة التي يستحقها ذلك الشعب والتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات التي تم توثيقها على نطاق واسع طوال سنوات النزاع. ونعتقد أن الرصد القائم على الأدلة والإمكانية المستقلة والدولية والمحايدة لمتابعة تدهور حالة حقوق الإنسان أمران أساسيان للغاية. فذلك أقل ما يستحقه الشعب اليمني.

وبالنظر قدماً إلى عام ٢٠٢٢، تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة مسؤولية ثقيلة لضمان أن يشهد العام المقبل نهاية هذا النزاع المميت. ويتحمل المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، مسؤوليته عن الوقوف بحزم وراء هذه الجهود. وأيرلندا ملتزمة بالتأكيد بتأدية دورها.

السيد شريف (تونس): أشكر السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيّد راميش راجاسينغام، الأمين العام المساعد بالنيابة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الهامتين بشأن آخر التطوّرات في النزاع اليمني. كما أرحب بمشاركة سعادة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

تعرب تونس عن قلقها من ارتفاع وتيرة المعارك في اليمن وتجدّد التأكيد على أنّ الخيار العسكري لا يمكن أن يمثّل الحلّ للأزمة اليمنية التي طال أمدها. فالسنوات الأخيرة من القتال لم تجلب غير الدمار والقتل والتهجير وتدهور الأوضاع الإنسانية بشكل غير مسبوق، علاوة على انهيار الاقتصاد وتدنّي الأوضاع المعيشية وتفاقم التوتّر وعدم الاستقرار على مستوى المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإنّنا نؤكّد أنّه لا بديل عن حلّ سياسي جامع على أساس قرارات مجلس الأمن وبقية المرجعيات المتّفق عليها، يقوم على التفاوض السلمي البنّاء وإعلاء المصلحة الوطنية للشعب اليمني ويضع حدّاً لمعاناته ويعيد إليه الأمن والاستقرار ويضمن سيادة اليمن واستقلاله ووحدته الترابية. ولن يتحقّق ذلك ما لم يبدأ هذا المسار بوقف فوري وشامل لإطلاق النار؛ واستئناف المفاوضات السياسية بمشاركة فاعلة للمرأة والشباب؛ وتسهيل النفاذ الإنساني لإنقاذ الأرواح، وإيصال المساعدات لمستحقيها دون عراقيل والذين فاق تعدادهم نصف السكان بمن فيهم ملايين الأطفال والنساء.

وفي هذا السياق، فإنّنا نجدّد دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمين العام ونتطلع لمقاربته الشاملة، كما نشيد بجهود الأطراف

الإقليمية والدولية من أجل وضع حدّ للعنف وإعادة تحريك مسار التسوية السياسية.

كما نثمّن البيان الصادر عن الملتقى القبلي اليمني المنعقد في العاصمة الأردنية بمشاركة أكثر من ٤٠ زعيماً قبلياً يمنياً، خاصّة في تأكيده على ضرورة التوصل إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار، وفتح جميع الطرقات والممرات الإنسانية، وإطلاق المعتقلين والأسرى، ودعوة جميع الأطراف للانخراط الفوري في المسار الذي ترعاه الأمم المتّحدة، والالتزام بتنفيذ اتفاقي الرياض وستوكهولم.

كما ندعو الحوثيين إلى إعلان التزامهم بالحل السياسي، وندين هجومهم على محافظتي مأرب وتعز وغيرها، وهجماتهم على أراضي المملكة العربية السعودية واستهداف المنشآت المدنية، ونؤكّد على ضرورة احترام جميع الأطراف للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

نجدّد الإعراب عن انشغالنا العميق إزاء ما بلغته الأوضاع الإنسانية في اليمن من تدهور خطير ما زال متواصلاً طالما العمليات القتالية مستمرةّ. فالمؤشرات على صعوبة الحصول على المواد الغذائية الأساسية والخدمات الصحية وتفاقم مظاهر انعدام الأمن الغذائي كثيرة، وتستوجب مزيد تضافر الجهود لدعم عمليات الإغاثة الإنسانية. ولذلك ندعو إلى مزيد من الدعم لتمويل الأنشطة الإنسانية ورفع العراقيل من أمامها.

وكذلك فإنّ استمرار وضعية ناقلة النفط "صافر" دون حلّ ينذر بكارثة بيئية واقتصادية وبحرية وإنسانية غير مسبوقة لليمن ولكلّ المنطقة. ونجدّد في هذا الإطار دعوة الحوثيين إلى التعاطي الإيجابي مع هذه المسألة وتسهيل وصول فرق الصيانة والإصلاح.

السيد تيرومورتي (الهند) ***(تكلم بالإنكليزية)*****:** أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راميش راجاسينغام على إحاطتيهما. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

يساورنا بالغ القلق من التصعيد المستمر للأعمال العدائية في اليمن. وقد تسببت الحملة العسكرية لجماعة أنصار الله وما ترتب عليها من تكثيف القتال في محافظة مأرب والمناطق المحيطة بها في نزوح أعداد كبيرة من السكان وتقييد حركة المدنيين وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في المحافظة.

ومن التطورات الأخرى التي تثير القلق التغيرات في الخطوط الأمامية في الحديدة بسبب إعادة نشر القوات الموالية للحكومة اليمنية بعيداً عن مدينة الحديدة الساحلية، مما أدى إلى استيلاء أنصار الله على مواقع رئيسية في تلك الأراضي وتغيير ديناميات الأمن السياسي في الحديدة. كما شرد السكان المدنيون. ونشجع الأطراف على تنسيق جميع عمليات إعادة الانتشار في المستقبل مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. كما ندين الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية.

لا يزال اليمنيون يتحملون وطأة النزاع الذي طال أمده في حياتهم اليومية. وفي حين بذلت الحكومة اليمنية ومنظمات المعونة الدولية والوطنية جهوداً كبيرة لتخفيف محنتهم، فإن الأسباب الكامنة وراء الأزمة الإنسانية لم تُعالجَ. ولم يزد التدهور الاقتصادي الكبير وجائحة فيروس كورونا إلا من تفاقم الحالة المزرية للشعب اليمني، ولا سيما الأطفال.

ونؤيد دعوة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى اتخاذ تدابير فعالة على المدى القصير والطويل يمكن أن تساعد في تحسين الحالة الاقتصادية في اليمن، ونرحب بجهود المكتب الرامية إلى إنشاء إطار اقتصادي لمعالجة هذه المسألة. ويمكن أن يكون لتدابير من قبيل دفع مرتبات موظفي الحكومة بشكل منتظم، وإزالة القيود المفروضة على السلع الأساسية والسلع الإنسانية، وضخ النقد الأجنبي عن طريق المصرف المركزي، آثار سريعة وتحويلية. والدعم الدولي – السياسي والمالي – مطلب أساسي لنجاح الإطار.

كما أؤكد على الحاجة الملحة لمعالجة حالة ناقلة النفط صافر، التي تمثل تهديدا خطيرا يمكن أن يسبب أزمة بيئية واقتصادية وبحرية وإنسانية غير مسبوقة في المنطقة. يجب أن تمنح حركة أنصار

الله الأولوية على سبيل الاستعجال لإيجاد حل لإصلاح ناقلة النفط وصيانتها.

وتكرر الهند، بوصفها صديقا قديما لليمن، دعوتها إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، تليه عملية سياسية قوية وشاملة مع الاحترام الكامل لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى إنهاء القتال والانخراط دون قيد أو شرط مع المبعوث الخاص هانز غروندبرغ في جهوده الرامية إلى إيجاد حل سياسي للنزاع. ونؤيد نهجه الشمولي الذي يهدف إلى حمل جميع الأطراف في اليمن على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب ألا يشمل هذا النهج الشامل الأحزاب فحسب، بل يجب أن يمتد داخلها أيضا، من خلال المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة. ونشجعه على مواصلة التنسيق مع بلدان المنطقة، لأن تعاونها سيكون حاسما للتوصل إلى حل طويل الأمد للنزاع اليمني. كما ندعو دول المنطقة التي لها تأثير على الأطراف اليمنية إلى بذل جهود مخلصة تهدف إلى استعادة السلام والنظام في اليمن، لأن ذلك يخدم المصالح المشتركة للجميع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر السيد غروندبرغ والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

إن الديناميات في الميدان في اليمن مقلقة للغاية. ولا تزال الحالة الأمنية تتدهور. وتشاطر فرنسا المبعوث الخاص قلقه المتمثل في أن التصعيد في الميدان أمر خطير. منذ بداية النزاع، ما فتئنا نقول إن الخيار العسكري لن يؤدي إلى أي نتيجة لأنه يقيد الطرفين في دائرة من العنف القاتل.

وتتجلي مظاهر هذا العنف في كل مكان في الميدان؛ في الاشتباكات المميتة والتفجيرات وتشريد الناس. وتدين فرنسا بشدة هجمات الحوثيين على السعودية. ويجب أن تتوقف. فهي تهدد أمن الأراضي السعودية وتشكل هجوما على استقرار المنطقة. وتكرر فرنسا دعوتها إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ففي الجنوب، يبعث تدهور الحالة، ولا سيما الاقتصادية، على القلق. ونؤكد من جديد دعمنا للحكومة اليمنية وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق الرياض حتى يتسنى إنهاء التوترات بشكل دائم.

لا تزال المعاناة التي لا تحتمل التي لحقت بالشعب اليمني مستمرة. ففي مأرب، أصابت نيران الصواريخ التي أطلقت مؤخرا مخيمات المشردين، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. ولا يمكننا أن نكرر بالقدر الكافي أن القانون الدولي الإنساني التزام يتحمله الجميع. وأعني على وجه الخصوص حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

إننا ندين قيام الحوثيين باعتقال اثنين من موظفي الأمم المتحدة بشكل تعسفي وندعو إلى الإفراج الفوري عنهما. وفي حين أن الاحتياجات هائلة، فمن الضروري السماح للعاملين في المجال الإنساني بإيصال المعونة. وهذا أمر ضروري لتسريع حملة التطعيم ضد مرض فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إصدار تأشيرات على الفور للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وتؤيد فرنسا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص الرامية إلى استئناف العملية السياسية. وتدعو جميع الأطراف اليمنية إلى التعاون معه بحسن نية، وتذكر بأنه ينبغي ألا تكون هناك شروط مسبقة للاجتماع معه. لا يمكن تحقيق الاستقرار في البلد إلا بعملية سياسية شاملة وجامعة. والمعايير الدولية، بما في ذلك القرارات التي اتخذها مجلس الأمن، معروفة جيدا. وللجهات الفاعلة من المنطقة دور هام تضطلع به. ويجب أن تكون قادرة على الإسهام، في الإطار الذي وضعه المبعوث الخاص، في تيسير المفاوضات بين الطرفين، بروح القرارات التي اتخذها مجلس الأمن.

ولا تزال ناقلة النفط صافر تشكل قنبلة بيئية موقوتة. ويجب على الحوثيين السماح بالوصول الفوري من دون شروط مسبقة. فابتزازهم أمر غير مقبول.

وأؤكد للمبعوث الخاص دعمنا. ولا تزال فرنسا على أتم استعداد للمساعدة في إنهاء هذا النزاع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، ونائب

منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد راميش راجاسينغام، على إحاطتيهما الموضوعيتين.

إننا نتابع عن كثب التطورات في الحالة في الجمهورية اليمنية. هناك نزاع دموي مستمر لأكثر من سبع سنوات الآن دون أن تلوح في الأفق نهاية له. ولا تزال العملية السياسية متوقفة بموجب اتفاقي ستوكهولم والرياض. ويقترن ذلك بتزايد العنف على نطاق واسع وزيادة الأعمال العدائية على جميع الجبهات، بما في ذلك محافظتي مأرب وشبوة.

ويقترب الركود في العملية السياسية من نقطة اللاعودة. فبعد ذلك، لن يكون من الممكن ببساطة تجميع شتات الدولة اليمنية. وبالنظر إلى ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أن الواقع هو أن الطرفين قد أصرا على موقفهما وغير مستعدين لاستئناف مفاوضات مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص بهدف جلب أطراف النزاع اليمني إلى طاولة المفاوضات باءت بالفشل وستظل كذلك.

وقد استمعنا إلى آراء السيد غروندبرغ، ولا سيما فيما يتعلق بخططه المستقبلية، ونحن على استعداد لدعم جهوده. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن إحراز تقدم في الإطار الحالي للتسوية اليمنية – وأعني بذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) – لم يعد ممكنا. فالقرار، الذي اعتمد في عام ٢٠١٥، لا علاقة له على الإطلاق بالوضع في الميدان في مسرح الأعمال العدائية اليمني.

والحقيقة الجديدة هي أن المشهد السياسي وتوازن القوى في البلد قد شهدا تغييرات كبيرة، وهو ما لا يجسده القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نرى أن هناك حاجة حقيقية لأن يقوم أعضاء المجلس باستعراض أسس التسوية السياسية مع الحفاظ على الدور المركزي الذي تضطلع به جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمساهمة البناءة لدول المنطقة. بهذه الطريقة فقط يمكننا مساعدة السيد غروندبرغ، ليس فقط بالأقوال ولكن بالأفعال، في وضع خريطة طريق جديدة للتسوية من شأنها التوفيق بين المصالح المتنافسة العديدة لمختلف الجهات الفاعلة في النزاع السياسي الداخلي اليمني.

ونحض أعضاء مجلس الأمن على التفكير في حل تمس الحاجة إليه لهذه المشكلة التي طال أمدها – حل يحول النزاع إلى حالة سياسية سلمية ويقدم المساعدة الضرورية لملايين من سكان اليمن الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، نرى أن هدفنا النهائي يتمثل في التوصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأجل للمشاكل العديدة التي تواجه اليمن، والتي يشعر بها جيران اليمن أيضا إلى حد كبير. وللأسف، علينا أن نشير إلى أن زملاءنا الغربيين يثبتون، مرة بعد أخرى، مدى سرعتهم في التضحية بوحدة المجلس بشأن اليمن، مسترشدين بمصالحهم الأنانية البحتة. إنهم يستخدمون لغة الجزاءات، ويرفضون بذلك إمكانية إيجاد أي نوع آخر من الحلول. ومرة أخرى، نكرر التأكيد على أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ينبغي ألا تستخدم إلا للدفع قدما بالعملية السياسية في اليمن. وينبغي ألا تسعى الجزاءات إلى زيادة الضغط على أي طرف من أطراف النزاع.

وتشكل الحالة الإنسانية الخطيرة في اليمن مصدر قلق بالغ. فعلى نحو ما سمعنا من السيد راجاسينغام، فإن الحالة، التي تزداد سوءا بشكل يومي، تشبه على نحو متزايد كارثة إنسانية واسعة النطاق. ويساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات على المرافق المدنية. ونحث بقوة الأطراف المتحاربة على الامتثال الصارم لأحكام القانون الدولي الإنساني والامتناع بسرعة وبصورة كاملة عن الأعمال العدائية التي تدمر الهياكل الأساسية غير العسكرية وتتسبب في سقوط خسائر في صفوف المدنيين.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد بالنيابة، راميش راجاسينغام والمبعوث الخاص هانس غروندبرغ على إحاطتيهما القيمتين.

وكما استمعنا من مقدمي الإحاطتين ومع اقترابنا من نهاية العام واستعراضنا الأشهر ال ١٢ الماضية، التي ازداد قلقنا فيها بشأن الحالة في اليمن، نأسف لعدم رؤية أي علامات على التهدئة. ولا يزال يساورنا القلق أيضا إزاء الهجمات المتكررة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة أيضا زيادة في الغارات الجوية التي يشنها التحالف.

لقد كان لتصاعد العنف في مناطق مثل محافظات مأرب وشبوة والحديدة عواقب وخيمة على المدنيين في تلك المناطق. ونحث بقوة جميع الأطراف على ضبط النفس. لقد أدانت النرويج مرارا هجوم الحوثيين المستمر في مأرب. ومع اشتداد حدة القتال، نشهد عددا متزايدا من المشردين الذين يعيشون في مخيمات في محافظة مأرب في ظروف صعبة. ويبلغ عددهم الآن ٤٥ ألف – أي زيادة بمقدار عشرة أمثال منذ أيلول/سبتمبر وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية.

وفي الأسبوع الماضي، وقع هجوم على مخيم الحامة أصيب فيه أربعة أطفال وامرأة. وللأسف، ليس هذا أول هجوم على مخيم للمشردين داخليا. وندين هذه الهجمات. وندعو جميع الأطراف على نحو عاجل إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية أرواح المدنيين.

لا يزال الأطفال يتحملون العبء الرئيسي للنزاع في اليمن. وقد أذهلنا التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة إنقاذ الطفولة الذي يوثق اليمن باعتبارها واحدة من البلدان الثلاثة في العالم التي يتعرض فيها الأطفال لخطر تجنيدهم لاستخدامهم في النزاعات المسلحة. وهذا أمر غير مقبول.

كما يجب أن أثير التطورات الأخيرة في محافظة الحديدة. منذ انسحاب القوات المدعومة من التحالف، ساءت أوضاع المدنيين. ويساورنا القلق إزاء تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تشريد ٢٥ ألف شخص في تشرين الثاني/نوفمبر وحده.

ونشجع الأطراف في اتفاق ستوكهولم على قبول عرض بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وتيسير المناقشات فيما بين الأطراف.

وكما تم التأكيد عليه سابقاً يجب معالجة الوضع الاقتصادي في اليمن وهناك حاجة ملحة لتثبيت العملة. وفي هذا الصدد، ننضم إلى الآخرين في الترحيب بالتعيين الأخير لمحافظ البنك المركزي اليمني ونائب محافظه ومجلس إدارة البنك. وستكون الإصلاحات الطموحة ومكافحة الفساد ضرورية في المستقبل.

كما نكرر الدعوات التي وجهها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآخرون إلى الحوثيين للإفراج العاجل عن موظفي الأمم المتحدة والولايات المتحدة المحتجزين.

وأخيرا، بعد سبع سنوات من الدمار والعنف، تحث النرويج الأطراف على تكريس قوة جديدة لتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص وجهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة للنزاع من خلال عملية سياسية جامعة وشاملة يتم فيها الاستماع إلى مجموعة متنوعة من الأصوات. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع المبعوث الخاص، بدون شروط مسبقة ومن دون إبطاء.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمين العام المساعد بالنيابة راجاسينغهام على إحاطتيهما.

أولا، أود أن أتناول العنف السائد في البلد. لقد اشتد الهجوم على مأرب، بينما شهدنا في نفس الوقت عودة ظهور مراكز أخرى للنزاع في الحديدة وتعز، وكذلك الغارات الجوية على صنعاء. وكان لهذا العنف أثر شديد على السكان المدنيين وأدى إلى موجات جديدة من التشريد. وفي هذا الصدد، ندين إطلاق صاروخين قبل أسابيع قليلة – على مخيم للمشردين داخليا تديره المنظمة الدولية للهجرة في محافظة مأرب وعلى السعودية.

ويجب على أطراف النزاع أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لا سيما مبدأ التمييز والتناسب المكرسان فيه. ندعو الأطراف إلى التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بشأن الانسحاب الأحادي الجانب للوحدات العسكرية لتجنب الاشتباكات. في الوقت نفسه، نشدد على نتائج المؤتمر الذي عقد مؤخرا لأعيان القبائل للتأكيد على ضرورة وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني.

وعلاوة على ذلك، فإن بلدي، المكسيك، إذ يؤكد البيان الصحفي الأخير الصادر عن مجلس الأمن (SC/14707)، يدين بشدة الغارة على المجمع الذي كان يستخدم سابقًا كسفارة للولايات المتحدة في صنعاء ويدين مضايقة واحتجاز قوات أنصار الله للعديد من موظفي السفارة السابقين.

كما ندين احتجاز موظفين من موظفي الأمم المتحدة مؤخرا ونحث الحوثيين على إطلاق سراحهما فورا. يجب على الأطراف ضمان الحيز الإنساني المناسب. كما أن غياب آليات محايدة لضمان المساءلة أمر مؤسف أيضا. إذ أن مثل هذه الآليات لمكافحة الإفلات من العقاب ضرورية للمصالحة الاجتماعية في البلدان التي تمزقها النزاعات مثل النزاع الذي يعيشه اليمن.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب بالمشاورات التي لا يزال يجريها المبعوث الخاص غروندبرغ في اليمن ومع الشركاء الدوليين، ونحن ممتنون له على ما وافانا به من معلومات مستكملة وعلى عمله الدؤوب. ولا يوجد حل عسكري للنزاع. والحل الوحيد الناجح سيتحقق من خلال حوار سياسي حقيقي. من الواضح أنه بدون الإرادة والالتزام الحقيقي للأطراف، لا يمكن إلا إحراز تقدم ضئيل نحو اتفاق سلام. ولذلك تحث المكسيك الأطراف على المشاركة في عملية سياسية شاملة وجامعة تيسرها الأمم المتحدة.

ولا شك أن النزاع كان أحد الأسباب الرئيسية للانهيار الاقتصادي. وبالتالي، فبدون التخلي عن السلاح سيكون من المستحيل تعزيز مؤسسات الدولة، التي بدونها سيكون من المستحيل تنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة، مثل إدارة الموانئ ودفع رواتب الموظفين العموميين وتحصيل الضرائب. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين محافظ جديد للبنك المركزي اليمني.

ونرحب أيضا بالمقترحات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للنهوض بالانتعاش الاقتصادي. وبناء على ذلك، نشيد بالجهود المبذولة لتنسيق العمليات بكفاءة فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة.

وأخيرا، ننوه بالمناقشات الجارية مع شركة خاصة والتي يمكن أن تؤدي إلى التخفيف من المخاطر التي تشكلها مشكلة ناقلة النفط "صافر". ومرة أخرى، ندعو أنصار الله إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وتيسير العملية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** سأتكلم الآن بصفتي ممثل النيجر.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد هانس غروندبرغ والسيد راميش راجاسينغام على إحاطتيهما الممتازتين.

على مدى أكثر من سبع سنوات، أرهقت الحرب الأهلية في اليمن البلد وأغرقت شعبه في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية على الإطلاق، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والدمار والمعاناة. ولم تكن هناك فرص لإنهاء المأساة. وقد ظهرت بعض الفرص في مناسبات عديدة ولكن سرعان ما تلاشت، مما أدى إلى مزيد من المواجهات المميتة وتشريد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ولا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن حل الأزمة في اليمن لا يمكن أن يكون حلا عسكريا. ومعركة مأرب، التي تدور رحاها منذ بضعة أشهر، توضح هذا الواقع. وإذا أريد حل الأزمة بطريقة دائمة، فلا بد من أن يأتي الحل نتيجة لحوار شامل للجميع يقوده اليمنيون أنفسهم، بدعم من المجتمع الدولي.

وبغية إتاحة كل فرصة ممكنة للاستئناف السريع لتلك العملية التي يدعو بلدي جميع الأطراف للمشاركة فيها، فإن الشروط التالية ضرورية.

أولاً، يجب على الأطراف الالتزام بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بوضع حد للأعمال القتالية في البلد. وتظل الهدنة أساسية لاستئناف محادثات السلام.

ثانيا، يجب على الأطراف العمل بحسن نية وبصورة بناءة من أجل عودة السلام إلى بلدهم. والواقع أن ذلك السلام الذي طال انتظاره لن يتحقق إلا من خلال التزام وإرادة اليمنيين أنفسهم والحلول التوفيقية التي يرغبون في التوصل إليها من أجل مصلحة اليمن وجميع شعبه.

ثالثا، من المهم بنفس القدر أن تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية، وكذلك أعضاء المجلس الذين لهم تأثير على الأطراف، العمل من أجل الجمع بين الأطراف ودعمها في المفاوضات.

وكانت النتيجة الرئيسية للحرب الدائرة في اليمن هي الأزمة الإنسانية الحادة التي غرق البلد فيها لعدة سنوات. ومع استمرار القتال على مر السنين، استمرت الظروف المعيشية في البلد في التدهور بشكل لا يطاق، مما أفضى إلى شعور باليأس الشديد لدى الشعب اليمني.

ويشدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جملة أمور، على أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الوفيات في اليمن تعزى إلى عواقب غير مباشرة للنزاع، مثل نقص مياه الشرب والجوع والمرض وتدهور الخدمات الأساسية والانهيار الاقتصادي والفقر المدقع وانعدام سبل العيش. وتتفاقم هذه الصورة القاتمة بفعل عدد من العوامل المشددة الأخرى، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وجائحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن حالات توقف إيصال المعونة الإنسانية وتزايد انعدام الأمن الغذائي.

ولا يزال خطر حدوث مجاعة واسعة النطاق يتزايد في اليمن بسبب افتقار الأسر المعيشية إلى الدخل ونقص التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لتوفير المساعدة الحيوية لآلاف الأسر المحتاجة. ولذلك ندعو البلدان المانحة، ولا سيما بلدان المنطقة، إلى أن تكون أكثر سخاء في مساهماتها للتخفيف من معاناة الشعب اليمني من خلال تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، تماشيا مع الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الذي نظمته الأمم المتحدة مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء حالة ناقلة النفط "صافر" التي لا تزال عملية فحصها متأخرة، رغم أن حالتها المتهالكة لا تزال تعرّض اليمن والبلدان المطلة على البحر الأحمر لمخاطر جسيمة من كارثة بيئية تترتب عليها عواقب كثيرة جدا. ولتجنب إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة في حال انفجار الناقلة، ندعو الحوثيين إلى إظهار مسؤوليتهم والوفاء بالتزاماتهم من خلال إصدار التصاريح اللازمة لفريق الأمم المتحدة المسؤول عن عمليات فحص ناقلة النفط.

وتشيد النيجر بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غروندبرغ، وتؤكد من جديد التزامها الكامل بدعم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إنهاء الأزمة في اليمن بنجاح.

أستأنف مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن)**:** سعادة السفير أباري الممثل الدائم لجمهورية النيجر الشقيقة ورئيس مجلس الأمن، السيدات والسادة أعضاء المجلس، أشكر السيد غروندبرغ والسيد راجاسينغام على إحاطتيهما.

منذ آخر جلسة إحاطة مفتوحة للمجلس حول اليمن قبل شهرين (انظر S/PV.8878)، ارتفع مستوى المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب اليمني جراء استمرار الهجوم الحوثي الوحشي على المدن والتجمعات السكنية ومخيمات النازحين، بما في ذلك في محافظة مأرب والحديدة وشبوة، بالإضافة إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تعيشها محافظة تعز جراء الحصار والقصف الممنهج والقنص وقطع الطرق واختطاف المدنيين؛ حيث نزح جراء الهجمات والتصعيد الحوثي الأخير أكثر من ٠٠٠ ١٧ أسرة يتجاوز إجمالي عدد أفرادها أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ نازح، بما في ذلك نزوح أكثر من ٠٠٠ ٢٥ مدني، نتيجة التوسع الحوثي الأخير في محافظة الحديدة، في انتهاك صارخ لاتفاق ستوكهولم، الذي عملت المليشيات الحوثية على تعطيله وعرقلة تنفيذه، وقيدت عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)، التي لم تستطع على مدى السنوات الثلاث التالية من تنفيذ ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

وبقيت هذه البعثة أسيرة في مناطق سيطرة الحوثيين، مما يجعلنا نتساءل بجدية عن جدوى استمرار عمل هذه البعثة، وبقائها صامتة أمام كل هذه الانتهاكات الحوثية.

وتواصل المليشيات الحوثية هجومها الوحشي على محافظة مأرب، واستهداف المدنيين ومخيمات النازحين بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة. وأطلقت تلك المليشيات مؤخرا صاروخين باليستيين إيرانيي الصنع على مخيم الرحمة في مأرب،والذي يأوي ٢٦٤ ١ أسرة، مما أسفر عن ضحايا في صفوف النساء والأطفال. ويوم أمس، أطلق الحوثيون صاروخا باليستيا آخر على مدينة مأرب في غمرة أفراح اليمنيين بانتصارهم الكروي.

إن هجوم الحوثيين المستمر على مأرب، التي تعتبر الملاذ الأخير والآمن لملايين النازحين، يأتي ضمن محاولة المليشيات الحوثية إيقاع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين، والتسبب في موجات جديدة من النزوح، في عمل انتقامي يعكس إرهاب ودموية هذه الميليشيات، مما يستدعي تدخلا إنسانيا عاجلا واستجابة طارئة لتلبية الاحتياجات الأساسية بما يتناسب مع حجم الفجوة الإنسانية الكبيرة الناجمة عن حركة النزوح والتهجير القسري. وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لوقف الهجوم الحوثي على مأرب وإنقاذ حياة الملايين من المدنيين والنازحين.

وكما أشار السيد راجاسينغام في بيانه، فقد أصبح لتدهور الوضع الاقتصادي آثار كبيرة على الوضع الإنساني، الأمر الذي يتطلب دعم الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة اليمنية من العاصمة المؤقتة عدن، رغم كل الصعوبات في التعامل مع التحديات الاقتصادية والإنسانية وتنفيذ خطط الإصلاحات الهيكلية لتطوير الأداء، حيث إن الحكومة عازمة، بتوجيهات من فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، على أن يكون أداؤها مواكبا لحجم التحديات الاستثنائية الراهنة، بالإضافة إلى تنمية الموارد وتنظيم السوق المالية وضبط سعر العملة واتخاذ كافة التدابير الضرورية لإيقاف الانهيار الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين. وقد برز ذلك في الخطوات الأخيرة التي شملت تعيين إدارة جديدة للبنك المركزي اليمني، الأمر الذي من شأنه الدفع بجهود التعافي والاستقرار الاقتصادي.

وندعو المجتمع الدولي وكافة الأصدقاء والأشقاء لمساعدة الحكومة اليمنية، والوقوف إلى جانبها لتجاوز المصاعب والتحديات الاقتصادية الصعبة، جراء الحرب المفروضة على شعبنا، بما في ذلك تقديم الدعم العاجل للإسهام في إنجاح خطط الحكومة لتنفيذ مصفوفة الإصلاحات وبناء مؤسسات الدولة.

إن إنهاء معاناة أبناء الشعب اليمني لن تتحقق دون وقف إطلاق النار الفوري، الذي تليه إجراءات اقتصادية وإنسانية واستئناف العملية السياسية لتحقيق السلام الدائم والمستدام، وفقا لمرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفيما ذكره صديقي ممثل روسيا، نؤكد أن القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) لا يزال هو الأساس للحل في اليمن وتحقيق السلام الدائم والمستدام.

تطورات الأوضاع لا تغير من الحقائق. الميليشيات الحوثية انقلبت عسكريا على التوافق الوطني، انقلبت على مخرجات الحوار الوطني، انقلبت على العملية السياسية. وتجاهلت أيضا جهود وقرارات هذا المجلس الموقر للوصول إلى تسوية لإنهاء هذا الصراع. وفي نفس الوقت يعتبر هذا القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) أساس التسوية السياسية. الحوثيون لا يؤمنون بالشراكة الوطنية، هم يؤمنون بالاستطاع الإلهي، بالتفوق العرقي. ولا يؤمنون بالحوار ولا بالسلام.

وبالرغم من استجابة الحكومة اليمنية وترحيبها بكل المبادرات والمقترحات الهادفة إلى إحلال السلام وتفاعلها الإيجابي وانخراطها بكل صدق وحسن نية مع جهود الأمم المتحدة، عبر مبعوثها الخاص لليمن، لإنهاء الصراع، إلا أن الميليشيات الحوثية لم تر في جهود السلام إلا وسيلة للحرب وفرض لسياسة الأمر الواقع، ولإيمانها بالاستطاع الإلهي، وأوهام الهيمنة السياسية والتفوق العرقي

وعرقلتها لكل الجهود الدبلوماسية لحل الصراع. حيث اتخذت تلك الميليشيات من المبادرات والجهود الدولية والإقليمية وسيلة لكسب الوقت لاستمرار حربها وعدوانها على الشعب اليمني؛ واستهداف المدن والأعيان المدنية في المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، بالإضافة إلى سلوكها الاستفزازي واعتداءاتها على المنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني وعلى المباني الدبلوماسية في مناطق سيطرتها. وتدين الحكومة اليمنية اقتحام الميليشيات الحوثية لمجمع السفارة الأمريكية في صنعاء، واعتقال عدد من الموظفين المحليين، ونهب وتخريب ممتلكاتها.

يستمر النظام الإيراني في التدخل في شؤون بلدي الداخلية وزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، والمساهمة في إطالة أمد الحرب ومفاقمة الأزمة الإنسانية من خلال خرق وانتهاك قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة وحظر توريد الأسلحة. حيث يواصل هذا النظام تزويد الميليشيات الحوثية بالسلاح والخبرات العسكرية، ومختلف أنواع الصواريخ، وآخرها دفعة الأسلحة الإيرانية التي تم اعتراضها وهي متجهة إلى الميليشيات الحوثية، والمكونة من ١٧١ صاروخ أرض – جو، و ٨ صواريخ مضادة للدبابات، ومكونات صواريخ كروز، ومضادات للسفن، وبصريات الأسلحة الحرارية ومكونات للصواريخ والطائرات المسيرة، بالإضافة إلى ١,١ مليون برميل من المشتقات النفطية. ولن تتوقف هذه الممارسات الإيرانية من دون اتخاذ موقف حازم ورادع من المجتمع الدولي والأمم المتحدة وهذا المجلس الموقر، كون العائق الأساسي الذي يعترض جهود السلام في اليمن هو إصرار إيران على سلوكها العدواني والابتزازي عبر أدواتها التخريبية ممثلة في الميليشيات الحوثية، التي تخدم مشروع إيران الخطير الذي يستهدف نشر الفوضى والإرهاب وتهديد خطوط الملاحة البحرية الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

يقبع ملايين الأطفال اليمنيين في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية، وهم معرضون لمخاطر التجنيد واستخدامهم في العمليات القتالية وحرمانهم من حقهم في التعليم والحياة بصورة طبيعية، أسوة بأقرانهم من أطفال العالم. حيث تقوم تلك الميليشيات باقتياد عشرات الآلاف من الأطفال من منازلهم وأحيائهم ومدارسهم إلى معسكراتها من دون اكتراث لمصيرهم ومعاناة أسرهم، وغسل أدمغتهم بالشعارات العدائية والأفكار المتطرفة المستوردة. وتزج بهم إلى محارق الموت في أكبر عملية استغلال وتجنيد للأطفال في تاريخ البشرية. بالإضافة إلى استخدام تلك الميليشيات للمدارس والمنشآت التعليمية وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومخازن للأسلحة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونطالب المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بتحمل مسؤولياتها وممارسة الضغط على الحوثيين لوقف هذه الانتهاكات وحماية الأطفال من هذه التصرفات التعسفية وتقديم الدعم للحكومة اليمنية لمساعدتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح.

كما لم تسلم النساء اليمنيات من استمرار جرائم الميليشيات الحوثية بحقهن، بما في ذلك الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب النفسي والجسدي والتحرش والاعتداء الجنسي؛ وإصدار أحكام قضائية بتهم ملفقة، كما حدث للمواطنة انتصار الحمادي وزميلاتها.

حمل مجلس الأمن الميليشيات الحوثية مسؤولية الكارثة البيئية والاقتصادية التي قد تنجم عن تسرب النفط أو غرق او انفجار خزان النفط صافر، الذي لم يخضع لأي عمليات إصلاح أو صيانة، وهو ما يجعله قنبلة موقوتة وكارثة محتملة تهدد اليمن ودول المنطقة. وفي حال حدوث هذه الكارثة، فستعد من أكبر الكوارث البيئية والاقتصادية في العالم. وندعو هنا مجددا مجلس الأمن للضغط على تلك الميليشيات للكف عن استخدام الخزان كورقة ابتزاز والسماح بوصول الفريق الفني التابع للأمم المتحدة لتجنيب اليمن والمنطقة والعالم كارثة لا تحمد عقباها.

أخيرا، لا يفوتني تقديم الشكر إلى أعضاء المجلس المنتهية ولايتهم في المجلس بنهاية هذا الشهر، على كل الجهود التي بذلوها في التعامل مع الملف اليمني والسعي لإنهاء الصراع ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني. تمنياتنا بكل التوفيق والنجاح والسداد ولشعوبهم السلام والازدهار.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.